الأمم المتحدة

S/PRST/2014/28

مجلس الأمن

Distr.: General
18 December 2014
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٣٤٩ المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى“:

”يحيط مجلس الأمن علما بالبيان الختامي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عُقد تحت رعاية الأمين العام في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويحيط مجلس الأمن علما أيضا باستنتاجات الاجتماع السادس لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الذي عُقد في بانغي في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، حيث طُلب إلى الوسيط الدولي المعني بالأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الرئيس دينيس ساسو نغيسو رئيس جمهورية الكونغو، أن يقوم، وفقا للصلاحية التي يخوّلها له الميثاق الوطني الانتقالي، بتمديد المرحلة الانتقالية لمدة ستة أشهر، حتى آب/أغسطس ٢٠١٥، وذلك لأن الالتزام بموعد شباط/فبراير ٢٠١٥ المحدَّد لإجراء الانتخابات لم يعد ممكنا من الناحية الفنية.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن المسؤولية عن تحقيق استقرار الحالة الأمنية تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويكرر دعوته جميع الأطراف والجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما قيادات جماعتي تحالف سيليكا السابق وجماعة المتصدّين لحملة السواطير (أنتي بالاكا)، وسائر الجماعات المسلحة، إلى إلقاء أسلحتها على الفور وبلا رجعة، وتسريح جميع الأطفال الموجودين في صفوفها، والشروع في السير على طريق الحوار باعتباره السبيل الوحيد الذي قد يفضي إلى تحقيق المصالحة والسلام الدائمين وشرطا أساسيا لنجاح تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة الأمم المتحدة).

181214 181214 14-67593 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”ويكرر مجلس الأمن دعوته السلطات الانتقالية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، مع مراعاة مشاركة المرأة بصورة كاملة وفعّالة ومتكافئة، من أجل إقامة حوار سياسي وعملية مصالحة شاملين لا يقصيان أحدا على الصعيدين المحلي والوطني؛ والتحضير للانتخابات؛ ومكافحة الإفلات من العقاب؛ ووضع وتنفيذ استراتيجية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، بما يشمل الأطفال الذين كانوا في السابق مرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة؛ وإعادة بناء مؤسسات فعالة للدولة، بما في ذلك من خلال إصلاح القطاع الأمني.

”وفي هذا الصدد، يحث مجلس الأمن السلطات الانتقالية على الإسراع بوتيرة الأعمال التحضيرية غير الإقصائية لمنتدى بانغي للمصالحة الوطنية المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بهدف التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الوطني. ويرحب مجلس الأمن ويشيد بالجهود التي بذلتها السلطات الانتقالية مؤخراً لجمع آراء المواطنين المحليين قبل انعقاد منتدى بانغي عن طريق إيفاد الوزراء والمسؤولين الحكوميين إلى مختلف أرجاء جمهورية أفريقيا الوسطى.

”ويحث مجلس الأمن أيضا جميع الجهات الفاعلة في العملية الانتخابية، بما في ذلك السلطات الانتقالية واللجنة الانتخابية الوطنية، على الإسراع بوتيرة أعمال التحضير لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وشفافة وغير إقصائية، تتاح فيها مشاركة المرأة والمشرّدين داخليا ولاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى بصورة كاملة وفعّالة ومتكافئة، في موعد لا يتجاوز آب/أغسطس ٢٠١٥ الذي يوافق انتهاء الفترة الانتقالية، ويحثها على الإسراع بتنفيذ التدابير الملموسة اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وتحقيقا لهذه الغاية، يدعو مجلس الأمن جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى الدوليين إلى تقديم الدعم إلى العملية الانتخابية، ولا سيما من خلال تمويل صندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشترك المتعدد المانحين للانتخابات.

”ويحث مجلس الأمن كذلك الأطراف الموقعة على اتفاق برازافيل لوقف الأعمال العدائية المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ على تنفيذ أحكامه فورا وبصورة كاملة، ولا سيما المادتان ٤ و ٨، ويدعو عملية الوساطة الدولية التي يقودها الرئيس دينيس ساسو نغيسو، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة إلى تيسير الإبرام المبكّر لاتفاق بشأن نزع سلاح الجماعات المسلحة.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه النظر في تسمية جهات إضافية من الأفراد والكيانات الذين يرتكبون أعمالا تقوّض السلام والاستقرار والأمن في جمهورية أفريقيا

الوسطى، أو الذين يقدمون الدعم لهذه الأعمال، بما في ذلك الجهات التي تقدم الدعم إلى الجماعات المسلحة من خلال الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وذلك لإخضاعها للجزاءات المحددة الهدف وفقا لأحكام قراري مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٤) و ٢١٣٤ (٢٠١٤).

”ويشير مجلس الأمن كذلك إلى أنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع دخول أراضيها أو عبورها من قِبل الأفراد الذين تسمّيهم لجنة جزاءات القرار ٢١٢٧.

”ويرحب مجلس الأمن بالخطوات التي اتُّخذت لتعزيز الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويثني على كل من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سانغاري وقوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى لما قامت به من عمل لإرساء الأساس لتعزيز الأمن توطئةً ودعماً لنشر بعثة الأمم المتحدة. غير أن المجلس يلاحظ مع القلق أن الوضع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولئن شهد تحسّنا، ما زال هشاً.

”ويدين مجلس الأمن بقوة تجدُّد أعمال العنف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في بانغي، بدوافع سياسية أو إجرامية؛ والسلسلة المستمرة من الأعمال الاستفزازية والانتقامية التي ترتكبها الجماعات المسلحة، داخل بانغي وخارجها؛ والتهديدات المتصلة بأعمال العنف وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها العناصر المسلحة، والتي لا تزال تؤثر سلبا على الوضع الإنساني المتدهور الذي يواجهه السكان المدنيون وتعيق وصول المساعدات الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان؛ ويشجع بعثة الأمم المتحدة وعملية سانغاري وقوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تستخدم، كل في حدود ولايته، جميع الوسائل اللازمة لحماية المدنيين بفعالية ولاستعادة الأمن الدائم.

”ويدين مجلس الأمن بنفس القوة الهجمات التي استهدفت السلطات الانتقالية وتلك التي شُنّت ضد بعثة الأمم المتحدة وعملية سانغاري وقوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الأحداث التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر في بانغي. ويؤكد المجلس أن الهجمات التي تستهدف حفظة السلام يمكن أن تشكل جريمة حرب ويذكّر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن بالغ قلقه إزاء ما تشهده جمهورية أفريقيا الوسطى من تهديد للسلام والأمن نتيجةً للنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها على نحو يزعزع الاستقرار وإساءة استخدامها.

”ويشدد مجلس الأمن على الدور المهم الذي تضطلع به قوى الأمن الداخلي (الشرطة والدرك) في استعادة الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشجع مجلس الأمن السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى على بدء عملية إصلاح في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، مع تضمينها إجراءات الفرز المناسبة من أجل إيجاد جيش مهني وتمثيلي ومتوازن، بسبل من بينها اعتماد تدابير لاستيعاب عناصر الجماعات المسلحة التي تستوفي معايير الاختيار الصارمة، وإعادة تدريب جزء من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. ويكرر مجلس الأمن تأكيده على الدور المهم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن وعمليات الفرز، بسبل منها إسداء مشورة ذات طابع استراتيجي بشأن السياسات وتنسيق ما يقدَّم من مساعدة تقنية وتدريب. ويشجع مجلس الأمن المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، على النظر في تقديم دعم منسَّق ومتضافر لإصلاح القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وبناء قدراتها، بما في ذلك من خلال إسداء المشورة وتقديم المساعدة والتدريب غير العملياتي، حسب الاقتضاء.

”ويثني مجلس الأمن على عمل الممثل الخاص للأمين العام باباكار غاي ويحيط علما بازدياد حجم انتشار العناصر العسكري والشرطي والمدني لبعثة الأمم المتحدة؛ وبالعمل الأولي الذي قامت به البعثة في تنفيذ ولايتها؛ وبإنشاء فرقة عمل بانغي في ١٥ أيلول/سبتمبر؛ وبإعادة تشكيل البعثة عقب أحداث العنف التي وقعت في بانغي في تشرين الأول/أكتوبر.

”ويحث مجلس الأمن الأمانة العامة وبعثة الأمم المتحدة على تعجيل نشر قدرات البعثة من المدنيين وعناصر الشرطة والعناصر العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك توفير الدعم اللوجستي وهيكل القيادة والمراقبة اللازمين، وعلى الإسراع بوتيرة إجراءات استقدام الأفراد، حتى تبلغ البعثة قدرتها التشغيلية الكاملة في أقرب وقت ممكن وتتمكّن من الاضطلاع بولايتها بصورة فعالة في كامل الإقليم الوطني. وتحقيقا لهذه الغاية، يحث مجلس الأمن كذلك البلدان التي ساهمت في بعثة الدعم الدولية السابقة بقوات وأفراد شرطة تم نقلهم إلى بعثة الأمم المتحدة على تعجيل شراء ونشر الجزء المتبقي من المعدات الإضافية المملوكة للوحدات. ويحث مجلس الأمن أيضاً بعثة الأمم المتحدة على تكثيف جهودها لتنفيذ ولايتها، وخصوصا على صعيد دعم عملية المصالحة والعملية الانتخابية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفقا للمهام ذات الأولوية المبينة في الفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤).

”ويشير مجلس الأمن إلى الولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة للقيام، دون مساس بالمسؤولية الأساسية الواقعة على عاتق سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بحماية السكان المدنيين من خطر العنف البدني ضمن حدود قدراتها ومناطق انتشارها، بطرق منها تسيير الدوريات بصورة نشطة.

”ويدعو مجلس الأمن الشركاء إلى إعلان أو تأكيد التعهّدات بشأن توفير القدرات الناقصة في بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما وحدة طائرات الهليكوبتر الهجومية وسرية القوات الخاصة وسرية الإشارة.

”ويؤكد مجلس الأمن أنه ستتم محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وغيرها من الأعمال الإجرامية، بما في ذلك جرائم القتل والتشويه والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، وانتهاكات السلامة البدنية، والنهب، وتدمير الممتلكات، وفرض القيود على حرية التنقل، وكذلك شن الهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

”وفي هذا الصدد، يلاحظ مجلس الأمن قيام المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بفتح تحقيق في الجرائم المزعومة المرتكبة منذ عام ٢٠١٢ ويرحب بالتعاون الجاري من جانب السلطات الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى في هذا الصدد.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيده على ضرورة تعزيز مؤسسات العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب من أجل المساهمة في تحقيق الاستقرار والمصالحة، ويدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى اتخاذ خطوات ملموسة، دون تأخير، لتحقيق هذا الهدف على سبيل الأولوية. ويدعو مجلس الأمن السلطات الانتقالية إلى مواصلة جهودها الرامية إلى إعادة نشر إدارة الدولة في المقاطعات، بما في ذلك من خلال إعادة تفعيل الجهاز القضائي ونظام العدالة الجنائية بشكل حقيقي في جميع أجزاء البلد، بدعم من المجتمع الدولي.

”ويرحب مجلس الأمن بالتوقيع في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ على مذكرة التفاهم بشأن التدابير المؤقتة العاجلة، التي تصف، على وجه الخصوص، إنشاء محكمة جنائية خاصة وطنية مسؤولة عن إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية بشأن الجرائم الخطيرة المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويدعو إلى تنفيذ هذه المذكرة دون تأخير، وفقا للقرار ٢١٤٩ (٢٠١٤) وعبر سبل منها اعتماد السلطات الانتقالية للتشريعات الضرورية.

”ويتطلّع مجلس الأمن إلى تلقّي التقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣).

”ويدعو مجلس الأمن إلى التعاون فيما بين جميع المؤسسات والآليات المعنية التي تساهم في التحقيقات والملاحقات القضائية بشأن الجرائم التي تنطوي على انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان.

”ويهيب مجلس الأمن بكل الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى أن توقف فورا جميع أعمال العنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والمدنيين، ويطالب جميع الأطراف بأن تتيح المجال لإيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين، وخاصة المشردون داخليا، بشكل كامل وآمن وفوري في الوقت المناسب وبدون عوائق، في كامل إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى، على نحو يحترم مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن المساعدة الإنسانية والأحكام ذات الصلة من القانون الدولي.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع التقدير الجهود التي يبذلها العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ويكرر الإعراب عن تقديره للبلدان المجاورة التي لا تزال تستضيف ما يقرب من ٤٢٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى. ويطلب مجلس الأمن إلى السلطات الانتقالية، والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وجميع الجهات الفاعلة المعنية تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الطوعية الكريمة للمشردين داخليا واللاجئين، ولإيجاد حل دائم للسكان المعنيين.

”ويوجه مجلس الأمن نداءً عاجلا إلى المجتمع الدولي لتعبئة موارد إضافية، ويشير في هذا الصدد إلى أن مبلغا إجماليا قدره ٣٢١ مليون دولار لا يزال مطلوبا لتغطية الاحتياجات المحددة في إطار خطة الاستجابة الاستراتيجية وخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين المتعلقتين بجمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٤، وذلك من أجل التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية، باتباع نهج يربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية.

”ويؤكد مجلس الأمن أن استعادة السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى أمر مرهون أيضا بالانتعاش الاقتصادي الذي يوفّر فرصا حقيقية لعمل الشباب. وفي هذا السياق، يرحب مجلس الأمن بتنفيذ مشاريع مولدة لفرص العمل، وبخاصة في بانغي، وبتوسيع نطاقها ليشمل مواقع أخرى في البلد، ويدعو إلى مضاعفة المشاريع في المناطق الريفية، ولا سيما في المنطقتين الشرقية والشمالية الشرقية، حيث توجد حاجة ماسة إلى التنمية.

”ويدعو مجلس الأمن السلطات الانتقالية إلى مواصلة بذل جهودها الرامية إلى إعادة إحلال الإدارة المالية العامة السليمة والشفافة، تمشيا مع توصيات بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت بانغي مؤخرا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، وهي التوصيات التي تنصّ على وجه الخصوص على تعبئة الموارد المحلية، ولا سيما إيرادات الجمارك، مع الاحترام الكامل لأفضل الممارسات المالية، من أجل تغطية النفقات المتعلقة بأداء الدولة لعملها؛ وتنفيذ خطط الإنعاش المبكر؛ وإنعاش الاقتصاد. ومن شأن ذلك تهيئة بيئة مؤاتية لاستعادة ثقة الجهات الفاعلة الاقتصادية، وحشد الاستثمارات الخاصة الجديدة، وحشد المساعدة المالية الدولية اللازمة لتغطية الاحتياجات المالية لعام ٢٠١٥.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره لعملية الوساطة الدولية التي يقودها الرئيس دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، والتي يشارك فيها السيد سومايلو بوبيه مايغا، ممثلا للاتحاد الأفريقي، والسيد عبد الله باثيلي، ممثلا للأمم المتحدة، إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بصفتها مقررا، كما يعرب المجلس عن تقديره للمشاركة البناءة للمنطقة.

”ويشدد مجلس الأمن على أن استمرار الدور الذي تقوم به المنطقة، بما في ذلك دور رئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ووسيطها ودور الاتحاد الأفريقي، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، ستكون له أهمية قصوى في تعزيز فرص إحلال السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

”ويهيب مجلس الأمن بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم إلى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وسلطاتها الانتقالية وأن يقدم مساهمات مالية عاجلة من أجل دعم الحوار والمصالحة الوطنيين، وعمليات الانتخابات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، وكذلك إعادة تفعيل سلاسل الآليات القضائية والجنائية من أجل مكافحة الإفلات من العقاب. ويلاحظ مجلس الأمن في هذا الصدد دور لجنة بناء السلام في تشجيع وتسهيل التحاور والتكامل والاتّساق بين جميع الجهات الفاعلة المعنية، بالتعاون الوثيق مع قيادات الأمم المتحدة في الميدان؛ وفي إدامة اهتمام المجتمع الدولي والتزامه بدعم هذه العمليات ودعم الأهداف طويلة الأجل للبلد في مجال بناء السلام“.